

من أزمة 2008 المالية إلى أزمتا اليوم.. الحساسية تجاه العالم الخارجي تحولت إلى حالة مزمنة

كيف أصبح الاقتصاد المصري أكثر هشاشة أمام العالم؟

لم يحدث تعويم للعملة ولم تقفز الأسعار بهذا الشكل العنيف ولم يدخل الاقتصاد في أزمة ندرة دولار طويلة والتضخم ظل تحت السيطرة

أوسع النطاق في الدخل والمخدرات، فلم يكن هناك هذا الحجم من القفزات المتكررة في أسعار السلع والخدمات والطاقة والإيجارات. أما بعد ٢٠٢٢ فصاحب المواطن يعيش داخل الأزمة نفسها بشكل يومي متجلبت في تراجع القدرة الشرائية - قفزات مستمرة في أسعار الغذاء - ارتفاع تكاليف النقل والطاقة - تآكل الأجور الحقيقية - تراجع الطبقة الوسطى - اتساع الاعتماد على الديون والاستهلاك المؤجل، المفارقة أن النظامين السياسيين اتبعا في جوهرهما مسار اقتصادي متشابه قائم على التحرير الاقتصادي والاعتماد على الاستثمار الخارجي وتشجيع القطاع الخاص نظريا والاقتراض والاندماج في الاقتصاد العالمي لكن الاختلاف كان في درجة التوسع وحدود المخاطرة ففي عهد مبارك ظل الاقتصاد أكثر تحفظا في الاقتراض الخارجي وأقل اندفاعا في الاعتماد على التمويل الأجنبي قصير الأجل كما أن حجم المشروعات الكبرى الممولة بالدين كان أقل كثيرا.

الخارجية مباشرة بالنموذج الاقتصادي المصري، فمصر من أكبر مستوردي القمح في العالم وتعتمد بصورة واسعة على الاستيراد الغذائي والصناعي والطاقة، مع الحرب ارتفعت أسعار القمح والنفط والشحن عالميا وفي نفس الوقت بدأت الأموال الساخنة في الخروج من السوق المصرية مع رفع الفائدة الأمريكية في خلال شهر قليلة فقد الجنيه جزءا كبيرا من قيمته وبدأت موجات متتالية من خفض سعر الصرف وارتفع التضخم إلى مستويات تاريخية تجاوزت ٢٣٪ في ٢٠٢٢ بحسب بيانات البنك الدولي والبنك المركزي المصري وهنا يظهر الفرق الجوهرى بين الأزمتين.



بعد 2022 أصبحت الأزمة الخارجية تكشف أزمة داخلية أعمق والمواطن أصبح يعيش داخل الأزمة نفسها بشكل يومي

الطاقة، خدمة الدين، تكلفة الاستيراد، التضخم، الاحتياطي النقدي، لكن تليوت الأزمة بعد الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٠٢٢، هنا اصطدمت الصدمة

جزء من الاستثمارات الأجنبية من البورصة وحدث تباطؤ في تحويلات العاملين بالخارج بشكل نسبي، ولكن رغم ذلك ظل الاقتصاد قادرا على امتصاص الصدمة دون انهيار شامل، لم يحدث تعويم للعملة ولم تقفز الأسعار بهذا الشكل العنيف ولم يدخل الاقتصاد في أزمة ندرة دولار طويلة، حتى التضخم الذي ارتفع وقتها ظل في حدود يمكن السيطرة عليها مقارنة بما حدث لاحقا حيث بلغ معدل التضخم في ٢٠٠٨ حوالي ١٨,٢٪ وفق بيانات البنك الدولي.

ضربت الأزمة المالية العالمية الاقتصاد العالمي في ٢٠٠٨، لم يكن الاقتصاد المصري في قلب العاصفة، فالتأثيرات كانت بصورة محدودة نسبيا ولم تتحول إلى انهيار واسع في سعر الصرف أو موجة تضخم تاريخية أو أزمة نقص عملة أجنبية كما حدث لاحقا بعد كوفيد والحرب الروسية الأوكرانية والتوترات الإقليمية في البحر الأحمر والخليج، هنا السؤال ليس فقط لماذا كانت الصدمة أخف وقتها، بل كيف تحول الاقتصاد المصري خلال أقل من عقدين إلى اقتصاد شديد الحساسية لأي اضطراب عالمي مهم كما مصدرة؟

بقلم: حسن البربري

تاريخ البنك الأهلي ودوره في الاقتصاد المصري في كتاب جديد



أصدرت الهيئة المصرية العامة للكتاب، ضمن إصدارات سلسلة تاريخ المصريين، كتاباً جديداً بعنوان «البنك الأهلي ودوره في الاقتصاد المصري (١٨٩٨-١٩٦٠)» للدكتور محمد مبروك قطب، في دراسة أكاديمية تسد فراغا مهماً في حقل التاريخ الاقتصادي والمالي لمصر الحديثة والمعاصرة.

يأتي الكتاب في سياق الحاجة المتزايدة إلى دراسات علمية متخصصة تتناول تاريخ المال والبنوك في مصر، وهو مجال ظل - على الرغم من إسهامات رواده المصريين والأجانب - بحاجة إلى مزيد من البحث والتحقيق، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المصرفية الكبرى ودورها في تشكيل بنية الاقتصاد الوطني خلال مرحلتها التأسيسية والاستقلال.

ويتناول المؤلف تاريخ البنك الأهلي المصري منذ نشأته عام ١٨٩٨ كبنك أجنبي يعمل في إطار الاقتصاد الاستعماري، وحتى تصديره وتأميمه ثم تقسيمه عام ١٩٦٠ إلى بنكين: أحدهما البنك المركزي المصري، والآخر البنك الأهلي المصري بوضعه الطبيعي كبنك تجاري. ويتميز العمل بتناوله الشامل لمسيرة البنك في سباقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دون الوقوف في جفاف التحليل الرقمي أو الإغراق في التفاصيل الإحصائية.

ويشير الكتاب إلى أن اختيار الموضوع يرتبط بالسياق الوطني لتحرير الاقتصاد المصري، الذي عثر عنه ميكروا الاقتصاد الوطني الكبير طلع حرب في كتابه الشهير «علاج مصر الاقتصادي ومشروع للمصريين»، الصادر عام ١٩١١، والذي شكل أحد الأسس الفكرية للحركة الاقتصادية الوطنية في مواجهة الهيمنة الأجنبية.

وقدم الدكتور محمد مبروك هذه الدراسة في الأصل كأطروحة دكتوراه حصل بها على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة عام ٢٠١٢، تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد غنيمي، قبل أن تروى في صورتها المنقحة ضمن إصدارات الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ويرصد الكتاب تطور وظائف البنك الأهلي، بدءاً من دوره كبنك تجاري، مروراً بتحوله التدريجي إلى بنك مركزي، وصولاً إلى اضطراره بمهام إصدار النقد، والرقابة على البنوك، وإدارة الائتمان الزراعي والصناعي

الأموال الساخنة: مصر ملعب رهان أمريكي يجعلها عرضة للمخاطر

الخزانة مستويات تاريخية بلغت ٥٣,٩ مليار دولار بحلول نهاية يناير ٢٠٢٦. لكن السوق شهدت موجات خروج متكررة لمليارات الدولارات نتيجة تصاعد التوترات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وأظهرت البيانات أنه بعد التقلبات الأخيرة استقرت استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية الحكومية عند مستويات تتجاوز ٢٧ مليار دولار.

وعادة ما تستهدف الأموال الساخنة أذن الخزنة، أي أنها تتجه فعلياً لشراء الدين الحكومي، وعلى الرغم من فرض الحكومة ضريبة أرباح على عوائد أذن الخزنة تبلغ ٢٠٪، إلا أن بعض المستثمرين يتمتعون بالأعضاء أو يخضعون لمعدلات ضريبية مخفضة بموجب اتفاقيات ثنائية. تتمتع مصر اليوم بوضع أفضل مما كانت عليه، وبالإضافة إلى ذلك، يعد الوضع المالي في مصر أكثر قوة، ففي مطلع عام ٢٠٢٦، تراجعت احتياجات مصر من النقد الأجنبي مقارنة بعام ٢٠٢٢ خلال الحرب على أوكرانيا، وذلك بفضل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات قطاع السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

كما ساهم تبني الدولة لسعر صرف مرن في الحد من موجة المضاربة في السوق السوداء، خلافاً لما حدث في عام ٢٠٢٢ حين سجل الدولار الأمريكي مستوى قياسياً بلغ ٧٢ جنيهاً مصرياً.

ومع ذلك، تظل مصر عرضة للمخاطر نظراً للطبيعة الثقيلة لأثني من مصادرها الأخرى للنقد الأجنبي وهما السياحة والتحويلات المالية، وبدلاً من الاستثمار في الاعتماد على الأموال الساخنة كحل مؤقت، يتعين على الحكومة البحث عن حلول طويلة الأمد من خلال جذب المزيد من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتنمية مصادر مستدامة للنقد الأجنبي



الأموال الساخنة

المال الساخن (أو تنازل الأموال الساخنة) هو مصطلح اقتصادي يشير إلى تدفقات ضخمة من الأموال التي ينقلها مستثمرون أجنبيون عبر الحدود بسرعة. تدخل هذه الأموال الأسواق، خاصة الأسواق الناشئة، بهدف المضاربة وتحقيق أرباح سريعة مستغلة ارتفاع أسعار الفائدة أو تقلبات أسعار الصرف، وتتميز بأنها تقادر السوق بسرعة عند حدوث أي أزمات.

سهات الأموال الساخنة قصيرة الأجل؛ لا تستثمر هذه الأموال في مشاريع إنتاجية حقيقية تخلق فرص عمل، بل تركز في أدوات مالية سريعة التناثر مثل أذن الخزنة التي تدفعها الدولة (المخاطر: نظراً لسرعة دخولها وخروجها out money)، فإنها تترك الأسواق عرضة لعدم الاستقرار المالي والتدني المفاجئ.

حساسية للتوترات وكيف تؤثر: تتأثر هذه الاستثمارات بشكل مباشر وفوري بالتغيرات الجيوسياسية و/أو خفض أسعار الفائدة العالمية والمحلية. عندما تتدقق هذه الأموال إلى دولة ما، فإنها تعزز الاحتياطي الأجنبي وتدعم العملة المحلية مؤقتاً، ولكن في المقابل، يترتب عليها تكلفة عالية تمثلت في الفوائد المرتفعة التي تدفعها الدولة للمستثمرين. وفي أوقات الأزمات، يؤدي خروجها المفاجئ إلى الضغط الشديد على العملة المحلية وانخفاض قيمتها مقابل الدولار، مسبباً تدنياً حاداً في أسواق الصرف.

ملعب الرهان الأمريكي في السنوات الأخيرة، أصبحت الأموال الساخنة في الاقتصاد المصري واحدة من أكثر الملفات إثارة للجدل، بعدما تحولت إلى أداة ضغط خارجي ووسيلة رهان داخلي على استقرار السوق.

هذه التدفقات المالية السريعة، القادمة في الأساس من المؤسسات الاستثمارية

هياتيا موسى

حجم الأموال الساخنة في مصر سجلت استثمارات الأجنبي في أذن

الأجنبية، تدخل الأسواق المحلية بحثاً عن عوائد مرتفعة، لكنها سرعان ما تغادر عند أول إشارة اضطراب، تاركة خلفها فجوات في السيولة وغيوباً على العملة. وبينما يرى البعض أنها شريان مؤقت يدعم احتياجات الدولة من النقد الأجنبي، يصفها آخرون بأنها فخ أمريكي يعول الاستثمار إلى ملعب رهانات قصيرة الأجل لا يستند إلى استثمار حقيقي أو إنتاجي. وفي الوقت الذي تحولت فيه مصر إلى وجهة رئيسية لتدفقات الأموال الساخنة، يظل مصير هذه الاستثمارات موهوباً بتقلبات السياسة النقدية العالمية، وعلى رأسها قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

فالاستثمار الأجنبي الذي يضح أمواله في أدوات الدين المصرية لا يبحث سوى عن العائد الأسرع والأعلى، وهو ما يجعل أي تغير في الفائدة الأمريكية عاملاً حاسماً في توجيه هذه التدفقات. ويعتني خفض الفائدة في الولايات

إلى "راع" سياسي أو مالي. ثم هناك إشكالية الثقافة السياسية ذاتها: فعين يُرَى المجتمع على أن الاختلاف خطر، يصعب الإعلام الحر غريباً عن السياق العام. الإعلام الحر يحتاج إلى بيئة تؤمن بالاعتدال، وتحترم الحق في السؤال، وتقبل المساءلة.

بين المسؤولية والأمل ورغم هذا الواقع، لا يمكن إنكار وجود صحفيين شرفاء، ومؤسسات تحاول أن تحافظ على قدر من المهنية، وتدفع لمن ذلك من سمعتها أو مواردها أو حتى سلامتها. الأمل لا يزال قائماً في جيل جديد أكثر وعياً، وأكثر قدرة على استخدام التكنولوجيا لكسر احتكارات العمولة. الإعلام الحر لا يولد بقرار، بل يُبنى بثقافة، وتشريعات، واستقلال اقتصادي، وإرادة مجتمعية تدافع عنه. إنه مسؤولية مشتركة بين الصحفي، والقارئ، والشرخ، وصاحب القرار.

في النهاية، تبقى الكلمة الحرة أمانة. قد نحاصر، وقد نشوه، وقد نتهك، لكنها تظل الطريق الوحيد لبناء وعي حقيقي. أما الإعلام المزيف، فقد ينجح مؤقتاً في طمس الحقائق، لكنه يعجز دائماً عن إلغائها، فالحقيقة، مهما طال غيابها، لا تموت... بل تنتظر من يجرؤ على قولها.

المهني، فيتحول الإعلام إلى وظيفة سياسية لا رسالة مجتمعية. الحقيقة المؤلمة أن الإعلام حين يفقد استقلاله، يفقد ثقة الناس. وحين يفقد ثقة الناس، يفتح المجال للفوضى المعلوماتية، ولانتشار الشائعات، ولصعود منصات غير مهنية قد تكون أكثر جرأة، لكنها ليست بالضرورة أكثر دقة.

الواقع أن كثيراً من الأزمتا التي شهدتها بعض الدول العربية لم تكن وليدة لحظتها، بل سبقتها سنوات من التعتيم، وتزييف المؤشرات، وتجميل الأوضاع.

الإعلام الذي يخفي الاحتقان لا يُعفي، بل يُوْجِه، والإعلام الذي يُلقق باب النقد، يفتح باب الانفجار.

لماذا لا يوجد إعلام حر؟ السؤال الذي يفرض نفسه: لماذا لم يتكسر لدينا إعلام حر مستقل بعيد عن التسييس؟ الإجابة معقدة، لكنها تبدأ من طبيعة العلاقة بين السلطة والإعلام. في بيئات سياسية تعتبر النقد تهديداً، لا يُنظر إلى الإعلام كشريك في الإصلاح، بل كخصم يجب احتواؤه والسيطرة عليه. كما أن غياب نموذج اقتصادي مستقل للمؤسسات الإعلامية يجعلها دائماً في حاجة

وتُختار الضيوف بعناية ليكونوا صدقاً لرأي واحد. تُختزل القضايا المعقدة في شعارات، ويُصور النقد باعتباره خيانة، ويُقدم الصمت على أنه حكمة.

لماذا انتشرت الظاهرة في الدول النامية؟ في الدول النامية، تتداخل عوامل عدة تجعل الإعلام أكثر هشاشة أمام التسييس والتوجيه: الاعتماد المالي: كثير من المؤسسات الإعلامية تعتمد على تمويل حكومي مباشر أو غير مباشر، أو على إعلانات شركات مرتبطة بالسلطة. من يملك المال، يملك التأثير. ضعف التشريعات الضامنة للاستقلال: غياب قوانين واضحة تحمي الصحفيين وتضمن حرية تداول المعلومات يفتح الباب واسعاً أمام الضغوط والرقابة.

الخوف من المساءلة والعقاب: في بيئات تُضيق على حرية الرأي، يصعب الصحفي أمام خيارين: الصمت أو المجازفة. وكثيرون يختارون السلامة المهنية على حساب الحقيقة الكاملة.

الأمية الإعلامية لدى الجمهور: حين يغيب الوعي بكيفية تحليل الأخبار، يسهل تمرير الروايات الجاهزة، ويصعب كشف التلاعب. تغليب الولاء على الكفاءة: في بعض المؤسسات، يُقدّم الموالى على

لم يعد الإعلام في كثير من دولنا مجرد وسيلة لنقل الخبر، بل تحول في أحيان كثيرة إلى أداة لإعادة تشكيله، تجميله، أو حتى دهنه. الحقيقة التي يجب أن نقال دون مواربة أن ظاهرة طمس الحقائق لم تعد استثناءً عابراً، بل أصبحت نمطاً متكرراً، خاصة في الدول النامية، وبالتحديد في عدد غير قليل من الدول العربية.

الإعلام، في جوهره، سلطة رقابية رابعة، ومرة تعكس الواقع كما هو، لا كما يُراد له أن يكون. لكنه في واقعنا العربي كثيراً ما تحول إلى مرة مشروخة: تعكس نصف الصورة وتخفي النصف الآخر، تكبر ما يخدم سرديته بعينها، وتضغّر أو تتجاهل ما يربكها. وهنا تكمن الحقيقة المرة: ليس كل ما يعرض هو الحقيقة، وليس كل ما يُخفي غير موجود.

وجوه الإعلام المزيف وجوه الإعلام المزيف لا يرتدي قناعاً واحداً. أحياناً يأتي في صورة مدني يرفع صوته دفاعاً عن "الوطن" بينما يقص كل رأي مخالف. وأحياناً يظهر في تقارير براقة تُقرق المشاهد في تفاصيل هامشية لتُبعد عن جوهر القضية. وقد يتجسد في عناوين مثيرة مصممة لجذب الانتباه لا لإيصال الحقيقة.

من أخطر وجوه هذا الإعلام هو "التسويق السياسي" الذي يُتمد في صورة تحليل موضوعي. تتحول البرامج الحوارية إلى ساحات تأييد،

كلمة حرة نزيهة



محمد عبد المجيد

هندي